

منشور رقم (١٢) لعام ٢٠١٦ م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٧ م

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء الموقر
أصحاب السمو والمعالي الوزراء الموقرين
أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً على نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ م، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (٢٠١٧ م) وعرضها على مجلس عمان في الوقت المحدد.

تتشرف وزارة المالية بإصدار منشور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧ م، حيث يأتي إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على العوائد النفطية، الأمر الذي يستلزم إعداد المشروع بما يتواءم مع التقلبات المالية والاقتصادية العالمية وبما يضمن سلامة واستقرار الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

ومراعاة للوضع المالي الراهن فإنه يتطلب من كافة الوزارات والوحدات الحكومية عند تقديم مشروعاتها لعام ٢٠١٧ م عدم افتراض أي توسع في ميزانياتها، إضافة إلى إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لبند الرواتب وملحقاتها نظراً لإرتفاع الصرف في هذا البند وإرتفاع نسبته من إجمالي المصروفات الجارية.

وتعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي تعبر عن برامج الحكومة لتحقيق أفضل استخدام للموارد العامة وتوجيهها بما يحقق أفضل وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع.

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧م بالآتي

:

- (١) الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته.
- (٢) تنشيط الإيرادات غير النفطية والعمل على رفع مساهمتها في جملة الإيرادات الحكومية.
- (٣) الإستمرار في تحسين مناخ الإستثمار والعمل على زيادة معدل الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.
- (٤) التركيز على الإستثمار في القطاعات الواعدة والمنتجة بما يعزز عملية التنويع الاقتصادي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط وتدعيم التنمية الاجتماعية.
- (٥) عدم المساس قدر الإمكان بالخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والضمان الإجتماعي.
- (٦) الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة من خلال الإنفاق العام والعمل الموازني على مدار العقود الماضية.
- (٧) التأكيد على ان الكفاءة الاقتصادية يجب ان تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لمشروع ميزانياتها.
- (٨) رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والتأكيد على الحوكمة الجيدة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- (٩) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلى.
- (١٠) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقليل عجز الميزانية العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.

وبناءً على ذلك يرجى من جميع الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات

العامة عند إعداد مشروعات ميزانياتها مراعاة إتباع القواعد التالية:

أولاً : تقديم مذكرة تفسيرية عن الأهداف والغايات والمؤشرات المتوقع تحقيقها من خلال تقديرات ميزانية عام ٢٠١٧م مقارنة بما تم انجازه في عام ٢٠١٥م وعام ٢٠١٦م وذلك من واقع النشاط الرئيسي والاختصاصات المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة). (مرفق رقم ١) كما يرجى تقديم المذكرة في نسخة مرنة (Flash Memory).

ثانياً : تقديم البيانات المطلوبة من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية حسب طبيعة نشاطها الرئيسي على أن يتم الاسترشاد عند تعبئة البيانات بالنموذج المرفق تحت رقم (٢).

ثالثاً : إعداد تقديرات ميزانياتها الجارية والرأسمالية لعام (٢٠١٧م) وفقاً للقواعد العامة والتفصيلية المرفقة.

رابعاً: مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص:

- يكون على الجهات العامة التي لديها مشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود المشاركة.
- تلتزم الجهات العامة بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي يحددها القانون.

خامساً: الهيئات والمؤسسات العامة:

- يتعين على الهيئات والمؤسسات العامة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة اقتصادية عالية.
- إعداد ميزانيات البرامج والأداء وذلك عن طريق تحليل بنود مشروع الموازنات "إيراداً واستخداماً" على الأنشطة المختلفة مع تعميق دور محاسبة التكاليف كأحد العوامل الأساسية لتوزيع التكاليف.
- تقليل وترشيد الإنفاق ما أمكن، خاصة في العناصر غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتحقيق أقصى استفادة من النفقة.
- العمل على رفع كفاءة العاملين وتطبيق سياسة ربط الأجر بالإنتاج.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بما يكفل تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة في ظل التشغيل الاقتصادي السليم.
- تنمية الموارد بما يكفل تمويل استخداماتها ذاتياً وزيادة ما يؤول منها إلى الخزانة العامة للدولة.
- الحد من الإسراف بكافة أشكاله وصوره وتحسين المنتجات وتقليل الفاقد والتالف والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- تحسين معدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية عن النتائج الفعلية واستهداف التوازن الاقتصادي والمالي والعمل على تحقيق معدل عائد مناسب للدولة يتلاءم مع حجم المال المستثمر، وبما يحقق نمواً عن المعدل المستهدف في موازنة ٢٠١٧م، وأن تكون هناك مؤشرات كمية تعبر عن الإنجازات للسنة المالية ٢٠١٦م التي تحققت على أرض الواقع.
- العمل على سرعة الإنتهاء من الأعمال والمشروعات تحت التنفيذ لتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة وبما يكفل دخول المشروعات الجديدة لمرحلة الإنتاج والتشغيل، وانعكاس أثر ذلك على نتائج الأعمال المستهدفة بمشروع الميزانية، وبما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة والفوائض.

بناءً عليه فإننا نرجو من كافة الوزارات والوحدات الحكومية الالتزام في إعداد تقديرات ميزانياتها لعام ٢٠١٧م واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وتقديم عدد نسختين من التقديرات وفقاً للأسس والقواعد الموضحة في هذا المنشور والالتزام لتقديمها في موعد لا يتجاوز (٢٠١٦/٧/٣١م) حتى يتسنى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٧م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافاة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر ومن ثم استكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

كما يرجى التنسيق مع المختصين بالمديرية العامة للموازنة والعقود بوزارة المالية للرد على أية استفسارات تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية وتساعد على سرعة تقديم البيانات والتفاصيل المرافقة للميزانية حسب ما هو موضح بالمنشور.

جدير بالذكر بأنه في حال عدم الالتزام بالموعد المحدد لتقديم تقديرات الميزانيات لعام ٢٠١٧م فإن وزارة المالية ستقوم باحتساب تقديرات ميزانيات الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات العامة واعتمادها وفقاً لصافي ميزانياتها المعدلة لعام ٢٠١٦م مضافاً إليها فقط تكلفة العلاوات الدورية المستحقة في عام ٢٠١٧م.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٢٤ / ٩ / ١٤٣٧هـ

الموافق : ٣٠ / ٦ / ٢٠١٦م

القواعد العامة

يتم إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية ٢٠١٧م بعد الأخذ في الاعتبار نتائج تطبيق المنشورات المالية التي صدرت خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م والمتعلقة بترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام والجهود المبذولة من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) بشأن ترشيد ورفع كفاءة الصرف في موازنتها، كما يتم إعداد المصروفات بشكل منفصل موزعة على الميزانية للوضع القائم، الميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشروعات الجديدة على النحو التالي:

أ) الميزانيات للوضع القائم :

يأتي الحفاظ على المستويات التنموية والإنجازات المؤسسية التي حققتها التنمية في مقدمة الأسس والأهداف التي يحرص عليها مشروع موازنة ٢٠١٧م، ولهذا فإن المستوى الأساسي للإنفاق في مشروع موازنة ٢٠١٧م يتحدد بناءً على هذا الهدف، وهو ما يعنى الالتزام بالاستمرار في إدارة عجلة العمل الحكومي بما يحفظ مستوى الخدمات الحالية التي أنجزتها الموازنات السابقة، ولهذا فإن المستوى الأساسي للإنفاق يؤكد على حقوق العاملين في الدولة، ويحرص على صيانة الأصول الحكومية، وتوفير المشتريات الأساسية من سلع وخدمات بما يتفق مع المعايير الكفؤة لإدارة العمل الحكومي الخدمي والوفاء بالالتزامات التعاقدية. ومن هنا فإن مشروع الموازنات للوضع القائم يجب ان يأخذ في الاعتبار هذه العناصر، وان يوازن بين البدائل الفنية والمالية من اجل تحقيق ذلك.

وبناءً عليه يتم إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لما يلي :

- ١) موقف صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠م.
- ٢) مضافاً إليها العلاوة الدورية المستحقة للموظفين في تاريخ ٢٠١٧/١/١م (وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الشأن).
- ٣) مراعاة إرفاق بيان تفصيلي للدرجات الشاغرة والدرجات التي شغرت نتيجة التقاعد والمتوقع ان تشغر خلال العام القادم ٢٠١٧م والمطلوبة وذلك عن طريق نظام الحاسب الآلي للموقف كما هو في ٢٠١٦/٦/٣٠م. (مرفق رقم ٣ و ٣).
- ٤) مراعاة الالتزام بالضوابط الموضحة بالمرفق رقم (٤) فيما يتعلق بالمناقشات فيما بين البنود.
- ٤) أهمية إرفاق أوراق العمل لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حده وبيان الالتزامات القائمة عليها مثل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... الخ (مرفق ١٠).



ب) الميزانيات الإضافية :

على الوزارات والوحدات الحكومية تضمين ميزانياتها المقدمة لعام ٢٠١٧م جميع المخصصات المالية الضرورية، سواءً (إضافات) أو (تشغيل مشروعات) ، وذلك حتى تتضح الميزانية المقدمة على حقيقتها.

يتم تقديم ميزانية المخصصات الإضافية المطلوبة (التي يتعذر تدبيرها من المخصصات المتاحة المتعلقة بالميزانيات للوضع القائم) مع مراعاة أن يتم ترتيب تلك الطلبات حسب أهميتها وأولوياتها ومراعاة امكانيات وقدرة الجهة الحكومية على تنفيذها خلال السنة المالية دون مبالغة في عدد الطلبات، وعلى الجهة الحكومية مراعاة الأهداف المتوقعة تحقيقها من الاعتمادات الإضافية للطلب وتوضيح أسس احتساب التقديرات في الميزانية الإضافية (موضحة بأوراق عمل مرفقة بالتقديرات). وان يتم توضيح ذلك في ضوء المرفق (٢) الخاص بالأنشطة بإظهار تأثير الطلبات على هذه الأنشطة أو أي منها (ذكر الزيادة المتوقعة في حجم النشاط أو التغيير المتوقع في جودة تقديم النشاط) وذلك باستخدام مرفق (٢ أ).

هذا وسيتم إعطاء أولوية للطلبات التي تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع أو تفعيل الأنشطة التي تمس احتياجات المواطنين.

ج) الميزانيات المطلوبة لتشغيل المشاريع الجديدة :

يتم إعداد تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠١٧م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة حسب ملخص تقديرات تشغيل المشاريع (مرفق رقم ٥).

ملاحظة هامة :

يتم إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي) قبل تاريخ (٢٠١٦/٧/٣١م) مع مراعاة أن تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

القواعد التفصيلية

الإيرادات غير النفطية :

(أ)

يراعى عند إعداد تقديرات الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال عام ٢٠١٧م ما يلي:

- (١) يتم إعداد التقديرات من خلال:
 - ١- الأخذ في الاعتبار الإجراءات المتخذة خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) والمتوقع إتخاذها خلال عام ٢٠١٧م في مجال تنشيط وتحسين الإيرادات.
 - ٢- الاسترشاد بالأرقام الفعلية لمتحصلات السنوات السابقة.
 - ٣- مراعاة استبعاد أية إيرادات استثنائية تحققت في تلك السنوات.
 - ٤- أهمية الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو والزيادة المتوقعة في الإيرادات نتيجة التوسع في الوضع القائم أو تشغيل مشروعات جديدة يترتب عليها زيادة في تلك الإيرادات مع تقديم البيانات الأساسية التي تتضمن العناصر المؤثرة في احتساب هذه الإيرادات من حيث (الأعداد أو الكميات).
- (٢) العمل على مراجعة كافة رسوم الخدمات التي يتم تحصيلها ومقارنتها مع التكاليف المترتبة لتقديمها والعمل على موائمة تلك الرسوم مع تكاليف تقديمها من أجل تطوير أداء الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان استمراريتها بالشكل المرضي.
- (٣) الالتزام ببيان الأسس التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات، مع إيضاح كافة التفاصيل الخاصة بها مقارنة بالمحصل الفعلي للأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥م) مع شرح وافٍ لأسباب الزيادة أو النقصان لتلك التقديرات.
- (٤) تحديد فئات الرسوم التي تم استحداثها لأول مرة وتلك التي تم تعديلها، واحتساب تأثيرها المتوقع على ميزانية عام ٢٠١٧م والبنود التي يتم توريد تلك الرسوم فيها.
- (٥) تحديد الرسوم التي يقترح تعديلها وتقديمها بشكل منفصل مع توضيح المبررات والأسس التي بنيت عليها.
- (٦) ضرورة حصر المتأخرات من الإيرادات للأعوام السابقة إن وجدت وإرفاق ما يلي:
 - ١- بيان تفصيلي يوضح مقدار الإيرادات غير المحصلة موزعة حسب سنوات استحقاقها بعد اعتمادها من دوائر التدقيق الداخلي في (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة).
 - ٢- بيان أسباب عدم إمكانية تحصيلها.
- (٧) قيام كل وحدة حكومية بتقديم البيانات المطلوبة في (١، ٢، ٣) أعلاه بشكل نسخة مرنة (Flash Memory) وإرسالها إلى المديرية العامة للدخل بوزارة المالية مباشرة.

ملاحظة : (يرجى استخدام النماذج المقررة لتقديرات الإيرادات وأوراق العمل لبيان أنواع ومصادر الإيرادات لتلك التقديرات).

(ب) المصروفات الجارية والرأسمالية :**(١) موازنة الوظائف**

سيتم اعتماد المخصصات السنوية لرواتب وأجور الموظفين على ضوء كشوف الدرجات المالية المشغولة والشاغرة مع توضيح المسميات الوظيفية للموظفين كما هو موضح في النموذجين (٩، ٩، أ، ١٠ موازنة) (المرفقين رقمي ٧ و٨) بهذا المنشور بعد اعتماد موازنة الوظائف من قبل وزارة الخدمة المدنية وكذلك بالنسبة للوظائف المستحدثة للمشاريع الجديدة - إن وجدت -، مع مراعاة ضرورة تقديم موازنة الوظائف إلى وزارة الخدمة المدنية وفقاً للمرفق رقم (٦)، مع مراعاة تقديمها بوقت كاف حتى يتسنى إتاحة الوقت المناسب لدراستها من قبل وزارة الخدمة المدنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها، على أن يتم موافاة وزارة المالية بنسخة من موازنة الوظائف بعد اعتمادها من وزارة الخدمة المدنية.

(٢) السيارات

- توضيح الإجراءات التي تم إتخاذها بشأن تقليل عدد السيارات الحكومية وترشيد مصروفاتها.
- يذكر مصادر التمويل لتكلفة شراء السيارات الخدمية.
- يجب التقيد بأسعار شراء السيارات بتعميم هذه الوزارة رقم (٤/٢٠٠٨).
- تقديم كشف بالسيارات المزمع استبدالها خلال عام ٢٠١٧م والتي أكملت (٩) سنوات من تاريخ شراؤها واعطاء أولوية لاستبدال السيارات وفقاً لارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار.
- ضرورة أخذ موافقة مسبقة من وزارة المالية في حال رغبة الجهة استئجار سيارات بدلاً من الشراء.
- تحديث بيانات السيارات المتوفرة لدى الجهة من خلال نظام الحاسب الآلي (نظام المركبات الحكومية بوزارة المالية)، وفي حال عدم ارتباط الجهة بالنظام فيرجى منها إعداد كشوفات محدثة توضح إجمالي عدد السيارات وتاريخ الشراء وأوجه استخدامها موزعة على المديرية والدوائر والأقسام التابعة لها.

(٣) مصروفات الكهرباء والمياه

اتخاذ إجراءات حاسمة لترشيد استخدام الكهرباء والمياه، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة جدياً هذا الترشيح مع موافاة المديرية العامة للموازنة والعقود بالإجراءات التي اتخذتها الجهة لترشيح الإنفاق في هذا البند خاصة فيما يخص استهلاك الكهرباء مع مراعاة استبدال المصابيح العادية بالمصابيح الموفرة للطاقة والعمل على ترشيح استخدام المياه.

(٤) الصيانة

إن الاهتمام بمتطلبات الصيانة هو المدخل الحقيقي للحفاظ على الأصول الحكومية وضمان استمرارية التشغيل والأداء دون أعطال. وعلى الجهات المختلفة عند تقدير الاعتمادات اللازمة للصيانة الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من الأصول بما يكفل المحافظة على هذه الأصول لاستمرار التشغيل وأداء الخدمات، والعمل على الإجراءات التالية :

- تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
- عدم المناقلة من بنود الصيانة إلى أي بنود أخرى.
- تضمين بنود للصيانة في عقود الشراء.
- إعداد خطة طويلة الأجل بالنسبة لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
- تفعيل الصيانة الموجودة بكل جهة وتطويرها للحد من الاستعانة بشركات الصيانة الخاصة وذلك في إطار تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.
- موافاة وزارة المالية ببيان يوضح كافة الأصول لدى الوحدة وتاريخ اكتساب الأصل وخطط الصيانة.

(٥) التدريب والبعثات

- الحد من التدريب الخارجى واستقطاب المدربين الخارجيين الى داخل السلطنة.
- الالتزام ببرامج التدريب الموافق عليها من قبل وزارة الخدمة المدنية.
- الالتزام بإعداد القاعد الدراسية للبعثات الخارجية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي.

(٦) المستلزمات السلعية

- عدم المساس بالبنود المرتبطة بالنشاط الرئيس عند اجراء المناقلات.
- الحد من الانفاق على البنود ذات الأقل أهمية كالمواد الغذائية على سبيل المثال.

(٧) السفر للخارج

ينبغي الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود، وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وأن يكون العدد في الحد الأدنى.

(٨) المخزون السلعي :

ينبغي على الجهات مراعاة استنفاد المخزون السلعي والراكد أولاً قبل شراء أية مستلزمات جديدة - فيما عدا المخزون الاستراتيجي اللازم والذي يتعين الاحتفاظ به، وفي ذلك:

- على الجهات عدم إدراج أية اعتمادات مالية لشراء مستلزمات جديدة طالما تتوفر بمخازنها احتياجاتها مع ضرورة التزام الجهات بالاحتياجات الفعلية والضرورية ترشيداً وضبطاً للإنفاق العام.
- العمل على استخدام آليات تقنية لإدارة المخزون السلعي والأصول الثابتة، وعلى جميع الجهات خلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون المتوفر لديها من أجل إدارة المخزون ورفع كفاءته وترشيد استهلاكه.

مرفق رقم (١)

إيضاح عن المذكرة التفسيرية
للأهداف والبرامج والمؤشرات من واقع النشاط الرئيسي
والاختصاصات المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة)

أولاً: مفهوم المذكرة التفسيرية:

مذكرة تتضمن إيضاحات حول دور ومهام (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) والأهداف الموضوعية لترجمة الاختصاصات لواقع عملي في صورة تنفيذ برامج أو تقديم خدمات أو أنشطة أو فعاليات والمؤشرات المحققة أو المتوقع تحقيقها، وبيان الخطة التنفيذية لتلك الأهداف وتقديرات الميزانية اللازمة للتنفيذ وفقاً لأسس ومعايير متبعة ومبررة وباستخدام البيانات والإحصائيات اللازمة لذلك، إضافة إلى الإنجازات في الجوانب المرتبطة بتلك البرامج والأنشطة والفعاليات التي تحققت خلال العام الماضي والحالي و المتوقع تحقيقها خلال العام المقبل.

ثانياً: يمكن الاسترشاد بالآتي عند إعداد المذكرة التفسيرية:

- (١) تضمين الاختصاصات والمهام المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) وتوضيح ما إذا تم إضافة أية ادوار أو مهام جديدة لها، موزعه حسب تقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد والمحافظة.
- (٢) تضمين الأهداف التي تعمل الجهة على تحقيقها لتأدية المهام الملقاة على عاتقها، موزعه حسب تقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد، وشرح متطلبات التنفيذ.
- (٣) توضيح خطط التنفيذ (إن وجدت) لكل هدف.
- (٤) تحديد البرامج والخدمات والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الوحدة وشرح جوانب الإنجازات المحققة خلال العام الماضي والحالي والمستهدف تحقيقها خلال العام القادم وذلك وفقاً لتقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد.
- (٥) إيضاح التكلفة المالية المترتبة على تنفيذ البرامج والخدمات والأنشطة والفعاليات خلال عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦م) مع توضيح النتائج التي تم تحقيقها.
- (٦) ان تكون الأهداف المراد تحقيقها خلال عام ٢٠١٧م أساساً لاحتساب المخصصات المطلوبة لكل بند من بنود الموازنة سواء القائمة أو الإضافية او لتشغيل المشروعات الإضافية.

- (٧) توضيح الأسس والمعايير في احتساب تقديرات الميزانية المقدمة لعام ٢٠١٧م.
- (٨) في حال طلب موازنة إضافية يجب إيضاح تأثير الموازنة الإضافية (بما فيها تشغيل المشروعات الجديدة) على البرامج والخدمات والأنشطة والنتائج بإجراء مقارنة بين النتائج المحققة خلال العام الماضي والحالي والنتائج المرجوة خلال العام القادم ٢٠١٧م.
- (٩) تضمين مؤشرات إحصائية حول:
- أ) عدد الموظفين العاملين موزعين حسب المديرية انسجاماً مع الهيكل التنظيمي.
- ب) عدد الفروع التابعة للوحدة وأماكن تواجدها ومستواها الإداري (مديرية، إدارة، مكتب... الخ)
- ج) عدد المباني التابعة للوحدة مع توضيح المستأجر منها ومخصصات استئجارها.
- د) إجمالي عدد السيارات التابعة للجهة حسب النوع (صالون، دفع رباعي، بيكاب، حافلة، شاحنة، معدات ثقيلة، إسعاف، دراجة، أخرى) وأوجه استخدامها، والسيارات المستأجرة وأوجه استخدامها.
- هـ) أية بيانات وإحصائيات أخرى ترى الجهة تضمينها.

تابع مرفق (١)

الوحدة (وزارة- هيئة- شركة):

ملاحظة: تضاف خانات اضافية حسب الاحتياج

١- الاختصاصات

- -
- -
- -
- -

٢- الاهداف الاستراتيجية من واقع الاختصاصات

- -
- -
- -
- -

(١٥)

٣- الاهداف الفرعية التي تحقق الاهداف الاستراتيجية

الاهداف الاستراتيجية	الاهداف الفرعية مع وصفها بالارقام كلما امكن
١-	١-١..... ١-٢..... ١-٣..... ١-٤.....
٢-	٢-١..... ٢-٢..... ٢-٣..... ٢-٤.....
٣-	٣-١..... ٣-٢..... ٣-٣..... ٣-٤.....

٤- توزيع الاهداف الفرعية على مديريات (الهيكل الادارى) الوحدة الحكومية

المديرية	الاهداف الفرعية التي تعمل المديرية على تحقيقها

(١٦)

٥- الموازنة التقديرية لكل مديرية

الموازنة التقديرية	المديرية
	غير موزع (مصروف مشترك بين كل المديريات)

٦- أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الإنجاز لكل هدف استراتيجي/فرعي

اسم المؤشر/المؤشرات	الهدف الاستراتيجي/ الفرعي

٧- الوضع الحالي لكل مؤشر والتأثير المتوقع لتنفيذ موازنة ٢٠١٧

المؤشر	قيمه في ٢٠١٥ (مع الاشارة الى العام في حالة ان يكون لعام آخر)	القيمة المتوقعة مع استكمال تنفيذ موازنة ٢٠١٦	القيمة المتوقعة مع تنفيذ موازنة ٢٠١٧

مرفق (١٢) طلب الموازنة الاضافية :

١- تكلفة الانشطة وسبب طلب الموازنة الاضافية وخطط الترشيد والتطوير

سبب تغير التكلفة ٢٠١٧-١٦ (تذكر خطط الترشيد الخاصة بالنشاط او خطط الاحلال بالنشطة اخرى او تغيير اسلوب العمل وفي حال التوسع تذكر خطط التوسع وسببها)	الزيادة او النقص		التكلفة التقديرية لعام ٢٠١٧	تكلفته فى ميزانية ٢٠١٦	تكلفته فى ميزانية ٢٠١٥	المديرية المستفيدة	النشاط
	٢٠١٧-١٦	٢٠١٦-١٥					

٢- العلاقة بين تقديرات الموازنة للوضع القائم والاضافية وموازنة تشغيل المشروعات الجديدة والقيمة المتوقعة للمؤشرات :

النشاط	المؤشر الذى سوف يتأثر	تأثير الموازنة للوضع القائم %	تأثير الموازنة الاضافية %	تأثير تشغيل المشروعات الجديدة %	اجمالى التغير فى قيمة المؤشر
					١٠٠%
					١٠٠%
					١٠٠%
					١٠٠%
					١٠٠%

(٢١)

مرفق (١٣)

كشف

بمخصصات الموظفين العمانيين الذين ستنتهي خدماتهم خلال عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م

الإسم	الدرجة المالية	التكلفة السنوية	تاريخ انتهاء الخدمة	كلفة نهاية الخدمة

مرفق رقم (٤)

الضوابط المتعلقة بالمناقلات بين البنود

- (١) عدم المساس بالمخصصات المالية للبنود المرتبطة بالنشاط الرئيسي أو المهام المناطة بالوزارة والوحدات والهيئات والمؤسسات.
- (٢) الإبقاء على المخصصات المالية المدرجة بالميزانيات لمستحقات الخدمات الحكومية (استهلاك الكهرباء والمياه والهاتف والانترنت) دون إجراء أية تعديلات عليها لتعزيز بنود أخرى وذلك تجنباً لتراكم هذه المستحقات ولضمان سدادها أولاً بأول.
- (٣) الإبقاء على المخصصات المالية المدرجة بالبنود التي تمثل التزامات بموجب عقود سارية كما هي دون تعديل.
- (٤) يسمح للوزارات والوحدات الحكومية لإجراء تعديلات فيما بين باقي مواد ميزانياتها عند إعداد تقديرات العام القادم ٢٠١٧م وذلك حسبما تراه مناسباً بهدف تغطية الاحتياجات الضرورية والملحة على أن يتم تقديم شرح لأسباب التعديلات التي تم إجراؤها للمواد مع مراعاة عدم الإخلال بالضوابط المذكورة أعلاه.
- (٥) آخر موعد لتقديم طلبات تعديل مخصصات الرواتب والبدلات وجدول الدرجات المالية للميزانية المعتمدة للعام الحالي ٢٠١٦م يوم ٢٠١٦/١٢/١م.

مرفق رقم (٦)

**بيان توضيحي حول المطلوب تقديمه
عن موازنة الوظائف لوزارة الخدمة المدنية**

أولاً: الوظائف المشغولة:

- تعبئة النموذج رقم (٩، ٩) موازنة.
- تعبئة النموذج رقم (١٠) موازنة وهو بيان تفصيلي بشأن الوظائف المشغولة ومستحققاتها المالية من رواتب أساسية وبدلات ومستحققات مالية أخرى.

ثانياً: الوظائف الشاغرة:

- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة غير المرتبط بالتعيين عليها ومسمياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.
- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة المرتبط بالتعيين عليها ومسمياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.

ثالثاً: الوظائف الجديدة (المقترح استحداثها):

- بيان بالوظائف المراد تمويلها والدرجات المالية المقيمة بها وإجمالي تكلفتها المالية.
- إرفاق مذكرة توضيحية من واقع البيانات الإحصائية والتقديرات التي توضح مدى الاحتياج الفعلي لتلك الوظائف المطلوبة كاعتمادات مالية جديدة، وبيان أهمية تشغيل هذه الوظائف في تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.

نموذج رقم (٩) موازنة
مرفق رقم (٧)

ملخص تقديرات الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى العام ٢٠١٧م (عماني)

ملاحظات	موازنة العام الماضي		السنة المالية ٢٠١٧م								بيان بالدرجات المالية	رقم الحساب			
			المجموع		الوظائف المستحدثة		الوظائف الشاغرة		الوظائف المشغولة			باب	فصل	بند	مادة
	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد					
											الرفيعة				
											الخاصة				
											الأولى				
											الثانية				
											الثالثة				
											الرابعة				
											الخامسة				
											السادسة				
											السابعة				
											الثامنة				
											التاسعة				
											العاشرة				
											الحادية عشرة				
											الثانية عشرة				
											الثالثة عشرة				
											الرابعة عشرة				
											الخامسة عشرة				
											السادسة عشرة				
											السابعة عشرة				
											الثامنة عشرة				
											مجموع الجدول العام				
											رواتب الموظفين المحليين (خارج السلطنة)				
											فروقات الترقيّة				
											فرق إلغاء واستحداث درجات				
											جملة الرواتب الأساسية				

(٢٦)

											بدل سكن				
											بدل كهرباء				
											بدل مياه				
											بدل هاتف				
											بدل طبيعة عمل				
											بدل نقل				
											بدل غلاء معيشة				
											الأجر الإضافي				
											جملة البدلات				
											مستحقات أخرى				
											تذاكر سفر				
											مكافآت				
											جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى				

(٢٨)

											بدل كهرباء				
											بدل مياه				
											بدل هاتف				
											بدل طبيعة عمل				
											بدل نقل				
											بدل غلاء معيشة				
											الأجر الإضافي				
											جملة البدلات				
											مستحقات أخرى				
											تذاكر سفر				
											مصروفات سفر				
											إيجارات مساكن الموظفين				
											مكافآت				
											جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى				

(٣١)

مرفق (١١) التكوين الاستثماري (الرأسمالي للأصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	الفعلي ٢٠١٤	الفعلي ٢٠١٥	المعتمد ٢٠١٦	المتوقع ٢٠١٧
401	الدراسات (الجدوى الاقتصادية والمسوحات الأولية)				
402	أتعاب استشاري (التصميم والأشراف)				
403	شراء ارض (الموقع)				
404	تجهيز وتحضير الموقع				
405	مساحي الكميات				
406	التعويضات				
407	المقاول (الإنشاءات)				
408	معدات				
409	سيارات ووسائل نقل				
410	تأثيث				
411	توصيل الكهرباء				
412	توصيل المياه				
413	توصيل الهاتف				
414	توصيل المجاري				
415	تشجير وحدائق				
416	الطرق				

(٣٢)

تابع مرفق (١١) التكوين الاستثماري (الرأسمالي للأصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	الفعلي ٢٠١٤	الفعلي ٢٠١٥	المعتمد ٢٠١٦	المتوقع ٢٠١٧
417	الاستشاريين لدعم الأجهزة الفنية للوزارات (عقود خدمات، فنيين، خبراء، استشاريين)				
418	خطابات الاعتمادات المستندية				
423	دعم شراء وترميم وصيانة الابار والافلاج				
424	مساعدات وترميم المساكن الاجتماعية				
426	شراء المخطوطات والتحف الاثرية				
427	شراء وترميم المباني الاثرية				
450	المتنوعات				